المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٤**

الاثنين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين المتبقين في قائمة المتكلمين الراغبين في تعليل تصويتهم أو شرح مواقفهم بشأن مشاريع القرارات في إطار المجموعة ٤ ”الأسلحة التقليدية“، الواردة في الورقة غير الرسمية ٣. وأعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد زيادة (لبنان): يود وفد بلدي أن يدلي بالبيان التالي، تعليلا لتصويته بالامتناع على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.4، والمعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“، والواقع أن امتناع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار لا يتعارض بحال من الأحوال مع قناعته الراسخة وتأييده الأكيد للمبادئ الإنسانية النبيلة التي انطلقت منها الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى أهمية روح اتفاقية أوتاوا والدور المركزي الذي تؤديه في التخفيف من المعاناة البشرية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد.

إن لبنان ليس حتى اليوم طرفا في اتفاقية أوتاوا لأسباب قاهرة ومشروعة تتعلق بالأمن القومي للبنان واستمرار احتلال إسرائيل لجزء من أراضيه. بالإضافة إلى عدم انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية المذكورة.

تجدر الإشارة إلى أن لبنان ضحية الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد، خاصة أن ضحاياها هم من المدنيين الأبرياء. كما هو الحال في الجنوب اللبناني الذي لا يزال سكانه يعانون من الألغام التي نشرتها إسرائيل خلال عدوانها المتكرر على لبنان منذ عشرات السنين.

في هذا الإطار، يشكر وفد بلدي جميع الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية وغير الحكومية التي تسهم في إزالة الألغام في جنوب لبنان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

السيد ريم – كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلل بإيجاز تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/66/L.4 .

كما أعربنا عن ذلك مرارا وتكرارا في مناسبات عديدة، تؤيد جمهورية كوريا تماما روح وأهداف اتفاقية أوتاوا ومشروع القرار. ونعتقد أن تلك الاتفاقية المهمة ما فتئت تضطلع بدور أساسي في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك، بسبب الحالة الأمنية الفريدة في شبه الجزيرة الكورية، نحن مضطرون لإعطاء الأولوية لأمننا، وغير قادرين على الانضمام إلى الاتفاقية في هذه المرحلة. ولذلك امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/66/L.4.

لكننا لسنا أقل انشغالاً بالمشاكل المرتبطة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونحن ملتزمون بالتخفيف من المعاناة التي تسببها. وتمارس جمهورية كوريا رقابة مشددة على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتقوم بإنفاذ تمديد إلى أجل غير مسمى للوقف الاختياري لتصديرها.

وقد استجبنا بشكل منتظم لاستبيان الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وقدمنا جميع المعلومات ذات الصلة بعملياتنا وأنشطتنا في مجال الألغام الأرضية. علاوة على ذلك، انضمت جمهورية كوريا إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية؛ وبروتوكولها الثاني المعدل، والتي نشارك بموجبها بنشاط في مجموعة من المناقشات والأنشطة الهادفة إلى كفالة الاستخدام المحدود والمسؤول للألغام الأرضية فقط.

انضممنا أيضا إلى البروتوكول الخامس، بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، ونقوم بتنفيذ جميع الالتزامات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، ظلت حكومتنا تقدم مساهمات مالية حقيقية، في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا من خلال برنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتبرعات المساعدة في مكافحة الألغام، والصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام، وتقديم المساعدة لضحايا الألغام. وستواصل جمهورية كوريا الإسهام في الجهود الدولية المبذولة في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد انتهينا من البت في المجموعة الرابعة ''الأسلحة التقليدية''، وننتقل الآن إلى المجموعة ٥ ''الأمن ونزع السلاح الإقليميين''.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/66/L.23. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف قبل التصويت.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): كما ذكرت سابقا عند تقديم مشروع القرار A/C.1/66/L.23، كنت آمل أن اللجنة ستكون قادرة على اعتماده بدون تصويت. لكن كنت قد قدمت مشروع فقرة في الديباجة، أود أن أتلوها على اللجنة الآن، من أجل تكملة النص. تأتي تلك الفقرة بعد الفقرة العاشرة من الديباجة، ونصها كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

''وإذ تشدد على ضرورة تعزيز القدرة على منع نشوب النزاعات وعلى حفظ السلام في أفريقيا، وإذ ترحب بالتعاون الوثيق القائم، لهذا الغرض، بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا''.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أقترح أن يتم إدراج فقرة ديباجة جديدة مباشرة بعد تلك الفقرة، يكون نصها كالتالي:

(تكلم بالانكليزية)

”وإذ تحيط علما مع الاهتمام بزيادة تركيز اللجنة الاستشارية الدائمة على مسائل الأمن البشري، من قبيل الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، بوصفها من الاعتبارات الهامة لتحقيق السلام والاستقرار ومنع نشوب النزاعات على الصعيد دون الإقليمي“.

(تكلم بالفرنسية)

بهذا التنقيح، أود أن أطلب من اللجنة اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/66/L.23. وأعطي الكلمة لأمين اللجنة لتناول التنقيحات المقترحة بشأن مشروع القرار مرة أخرى.

السيد ألاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل الكونغو مشروع القرار A/C.1/66/L.23 المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“ في الجلسة التاسعة عشرة المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/66/L.23 وA/C.1/66/CRP.3/Rev.3.

ويقترن بمشروع القرار بيان شفوي أدلى به الأمين العام، وسأتلو منه الأجزاء ذات الصلة فحسب.

ويتوقف تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الخطوات في إعلان سان تومي بشأن المشاركة النشطة والمستمرة للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة في عملية معاهدة تجارة الأسلحة على توافر التبرعات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوقف تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ٧ من مشروع القرار، فيما يتعلق بتقديم المساعدة لضمان سير آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا بطريقة سلسلة، على توافر التبرعات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

ويتوقف تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ١٠ من مشروع القرار المتعلق بتيسير الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة، وخصوصاً فيما يتعلق بتنفيذها لخطة تنفيذ اتفاقية كينشاسا، على توافر التبرعات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ١١ من مشروع القرار، فيما يتعلق بتقديم المساعدة لبلدان وسط أفريقيا في مجال التصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين في أراضيها، يتوقف على توافر التبرعات المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويتم تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ١٢ من مشروع القرار، فيما يتعلق بتقديم المساعدة الكاملة لضمان سلاسة سير العمل في المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في إطار الموارد المتوفرة بموجب الباب ٢٣ ”حقوق الإنسان“ للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. علاوة على ذلك، يتم تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ١٨ من مشروع القرار، فيما يتعلق بتوفير المساعدات اللازمة لضمان نجاح اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة العادية التي تعقد مرة كل سنتين في إطار الموارد المتوفرة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

وعليه، فإن اعتماد مشروع القرار A/C.1/66/L.23 لن تترتب عنه أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

وقد أجرى ممثل الكونغو في هذه الجلسة كما سمع الممثلون، تنقيحاً شفوياً لمشروع القرار على النحو التالي.

بعد الفقرة الحادية عشرة من الديباجة ونصها:

”وإذ تؤكد على ضرورة تعزيز القدرة على منع نشوب النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، وإذ ترحب بالتعاون الوثيق القائم لهذا الغرض بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا“،

تضاف فقرة جديدة نصها كما يلي:

”وإذ نحيط علما مع الاهتمام بزيادة تركيز اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية على مسائل الأمن البشري من قبيل الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، بوصفهما من الاعتبارات الهامة لتحقيق السلام والاستقرار ومنع نشوب النزاعات على الصعيد دون الإقليمي“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. ما لم أسمع اعتراضاً فإنني أعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/66/L.23* بصيغته المنقحة شفويا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت البت في المجموعة ٥ ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“. وننتقل الآن إلى مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ٧ ”آلية نزع السلاح“.

أعطي الكلمة لممثل النمسا لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.21/Rev.1.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن وفد بلدي قدم باسم المكسيك والنرويج والنمسا مشروع القرار A/C.1/66/L.21 المعنون ”المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“ أود أن أعرض اليوم باختصار النسخة المنقحة التي تحوي ثلاثة تغييرات رئيسية آخذين في الاعتبار بالمشاورات غير الرسمية والثنائية التي عقدت خلال الأسابيع الماضية.

بدايةً، أود أن أشكر الوفود على اهتمامها البالغ بمشروع القرار الذي قدمناه ومشاركتها البناءة في المشاورات غير الرسمية، فضلاً عن الدعم الكبير الذي قدمته لهذا المشروع الطموح خلال الدورة الحالية للجنة الأولى.

أولا، في الفقرة الثانية عشرة من الديباجة حذفنا الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ولكن أبقينا على الإشارة إلى خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ثانيا، في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ وضحنا أن الأفرقة العاملة بشأن المسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح النووي التي توخاها مشروع قرارنا ستشمل، في جملة أمور، نزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية، والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع وجود فريق عامل آخر مكرس لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأود في ذلك الصدد، أن أتناول مسألة لا تزال تشكل مصدر قلق خاص لبعض الوفود، وهي المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي حين أشار مشروع القرار الأول إلى توسيع عناصر هذه المعاهدة على

ضوء المشاورات الجارية، سعياً إلى وضع برنامج عمل توافقي لمؤتمر نزع السلاح، فإن الاستعراض يشير إلى التفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل.

ويمكن أن تتناول مناقشات الفريق العامل، الكيفية التي يمكن أن يعزز بها التفاوض بشأن المعاهدة في المستقبل، أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء. وينسجم ذلك أيضاً بشكل تام مع مشروعي القرارين A/C.1/66/L.40/Rev.1** و A/C.1/66/L.41 اللذين اعتمدتهما اللجنة في الأسبوع الماضي.

ثالثا، لقد أجرينا تعديلاً في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ على الترتيب الوارد في النص الأصلي، على نحو ينبغي بموجبه أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في إمكانية إجراء أي تفاوض بشأن صك قانوني يتعلق بالمسائل المذكورة آنفاً، عقب تقديم تقرير موحد من قبل الأفرقة العاملة.

وقد أبقينا صراحةً على الفقرة الأخيرة من الديباجة ونصها كما يلي:

”وإذ تضع في حسبانها المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بوظائف الجمعية العامة وسلطاتها التي تخولها النظر في أمور منها ما يتصل بنزع السلاح وتقديم توصيات في هذا الصدد“.

ومن وجهة نظرنا، فقد شاركت اللجنة الأولى خلال دورتها الحالية في المناقشات التي تعكس الأهمية التي توليها جميع الوفود إلى ذلك الحكم الأساسي من أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويشير ذلك إلى أن الجمعية العامة تدرك تماماً صلاحياتها وسلطاتها في مجال نزع السلاح.

في عام ١٩٧٨ كلفت الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، قبلت الجمعية العامة بفشل مؤتمر نزع السلاح في الوفاء بولايته. لذلك ينبغي للجمعية البدء في استكشاف الخيارات الأخرى بشأن كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

خلال هذه الدورة للجنة الأولى، ناقشنا أربعة مقترحات عملية، لا سيما في ضوء الشلل المستمر الذي يعتري مؤتمر نزع السلاح. يسعى عدد قليل من الوفود على ما يبدو، ومما يؤسف له، إلى استمرار الجمود في المؤتمر. لكن، ما يهم، هو المصلحة الأمنية في مفاوضات نزع السلاح للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونأمل أن تستجيب جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أخيرا إلى النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة للقيام على وجه التحديد بما يلي: الانتقال من الإجراءات إلى المضمون. ندعو جميع الوفود، هنا وفي جنيف، إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

وترحب النمسا والمكسيك والنرويج بالمناقشات الدينامية والموضوعية التي استطعنا إجراؤها أثناء الدورة. لقد شددنا، طوال مشاوراتنا، على أن اقتراحنا العملي بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف يتعلق بالمضمون وليس بالإجراءات.

ويسعدنا أننا تمكنا من إثارة النقاش الذي سوف يستمر بالتأكيد. وفي هذا الصدد، فقد حققنا أحد أهدافنا الرئيسية. ومع ذلك، يجب أن تستمر المشاورات بشأن أفضل السبل للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وسوف تستمر. هناك شيء واحد مؤكد: استمرار الجمود ليس خيارا مقبولا.

وبعد النظر في جميع التعليقات التي قدمتها الوفود في كل من مشاوراتنا المفتوحة والثنائية، قررنا المحافظة على

سلامة وقوة الاقتراح. ولذلك لن نطالب بالبت في مشروع القرار المنقح A/C.1/66/L.21 في هذه الدورة للجنة الأولى.

ونشكر تلك الوفود التي أعربت عن تأييدها أو قدمت تعليقات بناءة، ونتطلع إلى مواصلة هذه العملية المهمة من التفكير في إحراز تقدم بشأن المضمون.

ونرحب أيضا باعتماد مشروع القرار A/C.1/66/L.39، الذي شاركت النمسا والمكسيك والنرويج في تقديمه. وبموجب اعتماد هذا المشروع، نصت اللجنة بالفعل على إدراج البند المعنون ''تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف'' في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

لقد بدأت الجمعية العامة بالفعل، في دورتها الحالية، استكشاف الخيارات في ما يتعلق بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهذه حقيقة نرحب بها غاية الترحيب. وانطلاقا من هذه الروح، نتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الوفود لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تحيط اللجنة علما بالبيان الذي أدلى به ممثل النمسا والرغبة المعرب عنها فيه بعدم البت في مشروع القرار A/C.1/66/L.21/Rev.1.

نشرع الآن في البت في مشروعي القرارين *A/C.1/66/L.16* و *L.34*.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل التصويت أو الموقف قبل التصويت.

السيد قاسموف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد قيرغيزستان أن يصبح أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/66/L.34، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ''.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/66/L.16. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ألاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل بيرو مشروع القرار A/C.1/66/L.16، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية، في الجلسة ١٩، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وترد قائمة مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/66/L.16.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة المشروع بدون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/66/L.16*.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/66/L.34. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد آلاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل نيبال مشروع القرار A/C.1/66/L.34، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ''، في الجلسة ١٩، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وترد قائمة مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/66/L.34 و A/C.1/66/CRP.3/Rev.5.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة المشروع بدون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/66/L.34*.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا عملنا بشأن جميع مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة.

وفقا لبرنامج العمل المعتمد، يتمثل آخر أعمالنا في اعتماد برنامج العمل والجدول الزمني للجنة الأولى في عام ٢٠١٢، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/66/CRP.4، التي أعتقد أنها وزعت على جميع الوفود.

وكما يلاحظ الأعضاء، تستند هذه الوثيقة إلى ممارسات اللجنة في السنوات السابقة، ولا سيما في ما يتعلق بالعدد الإجمالي للجلسات المخصصة لمراحل محددة من عمل اللجنة.

أود أن أذكر جميع الوفود بأن اللجنة الأولى تتقاسم تسهيلات المؤتمرات وغيرها من الموارد مع اللجنة الرابعة، التي تجتمع في هذه القاعة بعد الظهر عندما نجتمع في الصباح، والعكس بالعكس. وبالتالي، فإنه يجري التنسيق بصورة وثيقة بين برنامجي عمل اللجنتين. ولذلك أعد مشروع برنامج عمل اللجنة الأولى في عام ٢٠١٢، المعروض على الأعضاء، بالتشاور مع رئيس اللجنة الرابعة. وستواصل اللجنتان تنسيق عملهما والحفاظ على نمط تسلسلي لعقد جلساتهما من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد المشتركة بينهما.

وبالتأكيد، سيجري الانتهاء من مشروع برنامج العمل قيد النظر وإصداره في صيغته النهائية قبل أن تبدأ اللجنة الأولى أعمالها الفنية في دورتها المقبلة.

هل هناك أي أسئلة أو ملاحظات بشأن مشروع برنامج العمل والجدول الزمني للجنة الأولى لعام ٢٠١٢، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/66/CRP.4؟

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد وركمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لدي سؤال مختصر جدا، والذي ربما تكون قد أجبت عليه، سيدي، في ملاحظاتك بشأن تقاسم المرافق مع زملائنا في اللجنة الرابعة. فقد تساءلنا عما إذا كنا بالإمكان النظر في نقل الجلسات المقرر عقدها في الفترة الصباحية من أيام ٢٩ و٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى جلسات بنظام الفترتين في بعض أيام الأسابيع السابقة، لكي لا نحتاج إلى مد الجلسات حتى الأسبوع الذي يبدأ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن بناء على ملاحظاتكم، يا سيدي، قد يكون من المستحيل ببساطة العثور على حيز مؤتمرات في مرافق أخرى للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نحيط علما بهذا الطلب. وسأتشاور مع جميع الوفود في هذا الشتاء، قبل أن تعقد اللجنة جلساتها الرسمية في فصل الربيع. بهذه الطريقة، سنحاول ترتيب برنامج عملنا بحيث يسمح بأفضل مشاركة ممكنة لجميع الأطراف ذات الصلة في عمل اللجنة.

هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

بما أن الحال ليس كذلك، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل والجدول الزمني للجنة الأولى لعام ٢٠١٢ على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/66/CRP.4؟

تقرر ذلك.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من المؤكد أن عقد هذه الجلسة في صباح يوم اثنين هو نهاية محبطة؛ وكان الأمر سيكون أروع بكثير لو كنا قد انتهينا من عملنا يوم الجمعة.

قبل أن أرفع هذه الجلسة وأختتم دورة اللجنة الأولى لعام ٢٠١١، أود أن أبدي بعض الملاحظات الختامية بصفتي الرئيس.

في هذا العام، انتهت اللجنة من عملها في أربعة أسابيع ويوم واحد بالضبط وعقدت ٢٤ جلسة، كما هو مبين في برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/65/418. وأدلى ١٠٢ وفد ببيانات أثناء جزء المناقشة العامة، في حين كانت هناك أكثر من ١٩٧ مداخلة في سياق المناقشة المواضيعية والتي كانت حثيثة للغاية. وخلال الدورة، اعتمدت اللجنة ٤٨ مشروع قرار وخمسة مشاريع مقررات: وتم اعتماد ٢١ مشروع قرار بتصويت مسجل، واُعتمد ٢٧ مشروع قرار و ٥ مشاريع مقررات دون تصويت، وهو ما يعادل ٦٠ في المائة من جميع الإجراءات المتخذة، مقارنة بنسبة ٦٦ في المائة المسجلة في العام الماضي.

وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات الموضوعية. كما أشرت في بياني الاستهلالي قبل شهر (انظر A/C.1/66/PV.3)، فإن اللجنة الأولى جزء هام جدا من آلية نزع السلاح، والتي ينبغي أن تقوم بدور رئيسي فيها. ويسرني للغاية أن ألاحظ أنه خلال الدورة الحالية، شاركت الدول الأعضاء بنشاط وصورة بناءة. واستمعنا إلى عدد أكبر من المداخلات من الدول الأعضاء مقارنة بالدورات السابقة. وقدمت الوفود أفكارا مدروسة حول طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بنزع السلاح.

وأود أن أشكر جميع الوفود على الإدلاء ببيانات مباشرة للغاية وفي محلها تماما. وأعتقد أن المشاركة الفعالة والاهتمام من قبل هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل اللجنة الأولى.

ينبغي أن نغتنم هذه اللحظة للتدبر بشأن كيفية تحسين عمل اللجنة من أجل جعلها أكثر كفاءة وتركيزا. وعلى سبيل المثال، ربما يمكننا النظر في مسألة مدى ضرورة أن نعتمد بصورة متكررة مشاريع القرارات ذاتها عاما تلو الآخر. وقد يكون البديل لذلك اعتماد بعض مشاريع القرارات التوافقية التي لا تتغير والتي لا تترتب عليها آثار في الميزانية كل سنتين، وبالتالي تخفيف عبء عمل اللجنة، على أن يكون مفهوما، بالطبع، أن جميع مشاريع القرارات بلا استثناء هامة لوفد واحد على الأقل.

ويمكن للوفود أيضا الإيجاز في مداخلاتها ومحاولة تفادي التكرار. وقد لاحظت أن قضايا كثيرة تثار بصورة متكررة أثناء مناقشتنا. ولئن كنت أتفهم ضرورة التركيز على هذه المسائل، يمكننا أيضا أن نفكر في تنظيم عملنا بطريقة نتفادى بها الاضطرار لمناقشة القضايا ذاتها مرارا وتكرارا.

في بعض الأحيان، تتجاوز الوفود الوقت المخصص لها عند الإدلاء ببياناتها، ولكن يسعدني جدا أن ذلك لم يحدث في كثير من الأحيان. غير أن ذلك، مقترنا بالعدد الكبير من مشاريع القرارات، يمكن أن يكون ذا تأثير في تأخير تقدم اللجنة بشأن برنامج عملها.

ومن المسائل الهامة الأخرى التي يتعين النظر فيها مشاركة المجتمع المدني في عملنا، حيث تم جمع عروض المنظمات غير الحكومية أمام اللجنة الأولى في جلسة واحدة، تعقد في نهاية المناقشة الموضوعية وقبل أن تبت اللجنة في مشاريع القرارات والمقررات مباشرة. وإذا تسنى لهذه المنظمات مخاطبة اللجنة خلال مناقشتها الموضوعية، فإن مداخلاتها ستكون أكثر تركيزا وذات صلة.

كما ذكرت سابقا، أعتزم مخاطبة جميع الوفود في الشهور المقبلة للتشاور بشأن تلك المسائل. فقد لاحظت، عندما توليت مهامي بصفتي الرئيس، أن هناك طلبات فورية كثيرة جدا لي أو للجنة للبت في مسائل تنظيمية. بالطبع، لم يكن ذلك ممكنا نظرا لضيق الوقت المتاح للإعداد لهذه المسائل. وأعتزم الإعداد لها في العام المقبل، في وقت مبكر

بما فيه الكفاية في الربيع، حتى نتمكن من التشاور مع جميع الوفود وتحقيق نتائج عظيمة بهذا الخصوص. وفي المشاورات التي سأجريها، أعتزم أيضا تناول بعض المسائل الأخرى مع مختلف الوفود، من أجل إيجاد سبل لزيادة تبسيط عمل اللجنة.

لقد كان من بين المواضيع المحورية في مناقشاتنا لهذا العام الشلل المستمر لآلية نزع السلاح. وأدانت الوفود بالإجماع تقريبا الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح. وهناك بالتأكيد زيادة في الإحباط وفي المطالب من قبل الأمين العام والمجتمع المدني للدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات. وبعد تناول هذه المسائل عدة مرات مع العديد من الوفود، أعتقد أن هناك إرادة سياسية أقوى لحل المسألة، ليتسنى للقادمين من جنيف مباشرة العمل في مؤتمر نزع السلاح.

بهذه الكلمات، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة في أعمال اللجنة الأولى خلال دورة هذا العام. لقد كانت تجربة عظيمة بالنسبة لي، واستمتعت بكل لحظة في رئاسة اللجنة.

أود أيضا أن أشكر زملائي أعضاء المكتب، النواب الثلاثة للرئيس، السيد عمرو الجويلي، ممثل مصر؛ والسيد محمد فيصل المطيري، ممثل الكويت؛ والسيدة آيشة بورلاند، ممثلة بليز، وكذلك المقرر السيد أرشيل غيغيشكوري، ممثل جورجيا، والذين قدم كل منهم مساعدة هائلة لي في جهودي الرامية إلى الاضطلاع بمهامي الرئاسية على نحو فعال.

وباسم اللجنة، أعرب عن امتناني لمكتب شؤون نزع السلاح الذي يرأسه السيد سيرجيو دوارتي وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التي يرأسها السيد شعبان محمد شعبان على دعمهما وتفاني موظفيهما، الذين يسروا عملنا بكل وسيلة ممكنة.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري لأمين اللجنة، السيد تيمور ألاسانيا، وفريقه في أمانة اللجنة الأولى، على جهودهم الدؤوبة لدعم وتيسير عملنا طوال الدورة. وكما قد يعلم أعضاء اللجنة، فإن اليوم هو اليوم الأخير لتيمور في خدمة المنظمة. وأود أن أشكره جزيل الشكر على جميع ما قدمه من إسهامات عبر الأعوام للجنة الأولى وللأمم المتحدة.

وأتوجه بشكر خاص إلى جميع المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين وأمناء السجلات والموظفين الصحفيين وموظفي الوثائق وموظفي المؤتمرات ومهندسي الصوت، الذين يعملون بصورة دؤوبة وراء الكواليس لدعم عمل اللجنة. فقد بذلوا جهودا كبيرة لضمان قيام اللجنة بمهامها بهذه الطريقة الجيدة.

لقد اختتمنا الآن الجزء الرئيسي من دورة اللجنة الأولى لعام ٢٠١١. وستعود اللجنة إلى الانعقاد في الربيع لاستعراض ما أنجزناه في مشاوراتنا غير الرسمية ولانتخاب رئيس جديد للدورة السابعة والستين. وأود أن أختتم ملاحظاتي، متمنيا لجميع الذين سيغادرون نيويورك العودة إلى أوطانهم سالمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.